الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر: التطور والتحديات

The legislative framework for e-commerce in Algeria: evolution and challenges

محمد غزالة [1]* ، بوزيان شايب[2]

[1] كلية الحقوق،جامعة غليزان، الجزائر

البريد الإلكتروني: mohamedghazala48@gmail.com

[2] كلية الحقوق،جامعة غليزان، الجزائر

البريد الإلكتروني: Bouziane.chaib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/29 تاريخ القبول: 2025/06/28 تاريخ النشر: 2025/07/01

ملخص: شهدت التجارة الإلكترونية في الجزائر تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، هذا التطور استدعى إيجاد إطار قانوني محكم لتنظيم هذه المعاملات وضمان بيئة تجارية آمنة وعادلة، إذ يعد القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية من أهم التشريعات في هذا المجال، حيث يحدد الضوابط الخاصة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية، رغم ذلك، لا تزال هناك تحديات قانونية تتعلق بتطبيق هذه القوانين على التجارة عبر الحدود ومكافحة الاحتيال الإلكتروني.

مع ذلك، يواجه هذا الإطار التشريعي العديد من التحديات، من أبرزها صعوبة تطبيق القوانين على التجارة الإلكترونية عبر الحدود، حيث تزداد الممارسات غير المنضبطة من الشركات الأجنبية الكبرى في السوق الجزائرية، كما أن هناك تحديات اقتصادية تتعلق بكيفية دعم الشركات المحلية أمام هيمنة الشركات العالمية، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية المتعلقة بتقبل المستهلكين للقوانين الجديدة ومدى تأثيرها عليهم،هذه التحديات تتطلب تحديث مستمر للتشريعات لمواكبة التغيرات التقنية والاقتصادية في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، القانون رقم 18-05، التوقيع الإلكتروني، التجارة عبر الحدود، حقوق المستهلك.

***المؤلف المرسل**

Abstract:
E-commerce in Algeria has witnessed significant development in recent years, which necessitates the establishment of a robust legal framework to regulate these transactions and ensure a safe and fair business environment. Law No. 18-05 concerning e-commerce is one of the most important legislations in this field, as it sets out the specific regulations for electronic transactions, electronic signatures, and the protection of personal data. However, there are still legal challenges regarding the enforcement of these laws in cross-border e-commerce and the fight against cyber fraud.
Nonetheless, this legislative framework faces several challenges, the most prominent of which is the difficulty in applying laws to cross-border e-commerce. Unregulated practices by major foreign companies in the Algerian market are increasing, while there are also economic challenges related to how to support local businesses against the dominance of global companies. Additionally, there are social challenges related to consumers' acceptance of the new laws and their impact on them. These challenges require continuous updates to legislation to keep pace with technological and economic changes in global markets.
Keywords:
E-commerce, Law No 18-05, electronic signatures, cross-border trade, consumer rights.

مقدمة:

تعد التجارة الإلكترونية من أبرز الظواهر الاقتصادية التي شهدت انتشارا واسعا في العالم، وظهرت كأداة أساسية في تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع الأسواق. في الجزائر، يزداد الاهتمام بتطوير هذا القطاع في ظل التحولات الرقمية العالمية، مما يستدعي تعزيز الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر، وكيفية تطوره لمواكبة التحديات التي تطرحها هذه التجارة من ناحية تنظيمية وقانونية، كما يسعى البحث إلى تحديد تأثير هذا الإطار على الوضعية الاقتصادية، خاصة في ظل وجود هيمنة لبعض الشركات الكبرى في السوق.

يتناول البحث دراسة التشريعات الجزائرية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مثل القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والآليات التي تم تطويرها لحماية حقوق المستهلكين وتنظيم المعاملات الإلكترونية، كما يعكف على تحليل التحديات التي

تواجه هذه التشريعات في تطبيقها على أرض الواقع، سواء في التجارة المحلية أو عبر الحدود.

منهج البحث المتبع يعتمد على التحليل القانوني الوصفي، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يسلط الضوء على بعض التجارب الدولية في مجال التجارة الإلكترونية، كما سيتم استخدام المنهج النقدي لتقييم فاعلية التشريعات الجزائرية في الحد من الهيمنة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الشركات الكبيرة والصغيرة.

تتمثل الإشكالية الرئيسية في: **كيف يمكن للإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر أن يعزز التنافسية ويحمي حقوق المستهلكين في ظل هيمنة بعض الشركات الكبرى؟ وهل التشريعات الحالية قادرة على مواجهة التحديات التي تطرأ على هذا القطاع في المستقبل؟**

ومنه، فالفرضيات المطروحة تشير إلى أن النظام التشريعي الجزائري قد يكون بحاجة إلى مزيد من التحديث ليواكب التغيرات الرقمية السريعة، خاصة في ما يتعلق بمكافحة الاحتيال الإلكتروني وتعزيز المنافسة العادلة بين الشركات المحلية والعالمية.

وللإجابة على التساؤل أعلاه نعرض الخطة التالية:

المبحث الأول

مفهوم التجارة الإلكترونية في الجزائر

لم يكن الوقت طويلا منذ أن بدأت التجارة الإلكترونية في الظهور، فهي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبيا التي تتميز بتنوع تعريفاتها وأشكالها. ومن أبرز صورها الأولية كان التسوق عبر شاشات التلفزيون، الذي اعتبر في ذلك الحين وسيلة حديثة لترويج السلع والخدمات. ومع ذلك، لم يعتبر هذا الشكل تجسيدا أساسيا للتجارة الإلكترونية في تلك الفترة، حتى حدث التحول الجذري مع ظهور الإنترنت واستخدامها المتزايد في المعاملات

التجارية، مما أضفى على التجارة الإلكترونية بعدا جديدا وأهمية متزايدة.[1]

لقد أحدث استخدام الإنترنت في المجال التجاري تحولا نوعيا، أدى إلى ظهور شكل متقدم من التجارة يتمثل في المعاملات التي تنجز بالكامل عبر الشبكة الرقمية. وقد ساهم هذا التطور في ترسيخ مفهوم التجارة الإلكترونية في الأذهان، حتى أصبح مرتبطا بشكل أساسي بشبكة الإنترنت دون غيرها من الوسائل التقنية. ومن هنا، أصبح ينظر إلى التجارة الإلكترونية كنشاط تجاري يتم عبر المنصات الرقمية، حيث تعقد العقود وتنفذ العمليات دون الحاجة إلى اللقاء الفعلي بين الأطراف.[2]

من هذه النقطة الحاسمة، يصبح من الضروري استكشاف هذا النمط الجديد من التجارة بشكل أعمق، من خلال دراسة أصوله وتطوراته، وتحليل تأثيراته القانونية والاقتصادية، خاصة في ظل التحديات المعاصرة الناتجة عن التحول الرقمي السريع .

المطلب الأول :النشأة الأولى للتجارة الإلكترونية وتطورها مع الإنترنت

ظهرت التجارة الإلكترونية في البداية خلال ستينيات القرن الماضي من خلال تبادل البيانات إلكترونيا (EFT) بين الشركات الكبرى، لكنها كانت محدودة بسبب تكاليفها العالية وتعقيدها. ومع ظهور الإنترنت في التسعينيات، توسعت التجارة الإلكترونية لتشمل جمهورا أوسع، وبدأت تتخذ شكلها الحديث كعمليات بيع وشراء تتم عبر الشبكة دون الحاجة إلى لقاء مادي بين الأطراف.[3]

---

[1] مراومية صبرينة، الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد01، 2022، ص954.

[2] ريم هند، بوجاني عبدالحكيم، التجارة الالكترونية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد01، العدد03، 2021،ص171.

[3] .Electronic fund transfers استخدمت الشركات الكبيرة التجارة الإلكترونية لتبسيط المعاملات بين المؤسسات. وقد تطور استخدام هذه التجارة ليشمل مجالات متعددة، بما في ذلك شراء وبيع الأسهم. مع ظهور الإنترنت في التسعينيات، بدأت التجارة الإلكترونية في الانتشار بشكل ملحوظ، حيث أطلق "جيف بيزوس" أول موقع لبيع الكتب

هذا التطور دفع العديد من الدول، مثل الجزائر، إلى سن تشريعات تهدف إلى تنظيم هذا النوع من التجارة، وذلك لضمان أمان المعاملات وحماية حقوق المستهلكين في البيئة الرقمية.

الفرع الأول :المقصود بالتجارة الالكترونية

تعرف التجارة بأنها نشاط اقتصاديا يتيح تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، المؤسسات، أو الحكومات، يهدف هذا النشاط إلى تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، وغالبا ما تخضع التجارة لقوانين وأنظمة تنظم عمليات البيع والشراء وتحدد الأسعار.

تنقسم التجارة إلى نوعين رئيسيين التجارة الداخلية التي تحدث ضمن حدود الدولة بين الأفراد والشركات و التجارة الخارجية التي تتضمن التبادل التجاري بين الدول، وعند إضافة مصطلح الالكترونية، يقصد بها أداء النشاط التجاري باستخدام أدوات ووسائل التواصل عبر الانترنيت.[4]

في حين، تعرف منظمة التجارة العالمية مصطلحي التجارة الإلكترونية بأنها مجموعة شاملة من الأنشطة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتسويق وبيع المنتجات من خلال الوسائل الإلكترونية، يهدف هذا النموذج إلى تسريع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الأطراف المختلفة عبر الإنترنت، مما يسهم في تسويق المنتجات وبيعها بشكل أكثر فعالية وكفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية.[5]

عبر الإنترنت في عام 1994 تحت اسم "أمازون"، مما أحدث تغييرا جذريا في مجال البيع عبر الإنترنت، مراومية صبرينة، المرجع السابق، ص955

[4] بولحية شهيرة، لكحل شهرزاد، اثر التجارة الإلكترونية على المستهلك الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد02، العدد01، 2019، ص105.

[5] بوراس بودالية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01 ،. العدد01، 2021، ص23.

غير أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعتبر أن التجارة الإلكترونية تشمل بشكل عام جميع أنواع المعاملات التجارية التي تتم بين الأفراد أو الكيانات من خلال استخدام تقنيات معالجة البيانات الرقمية ونقلها. تتضمن هذه المعاملات تبادل النصوص والصور والأصوات، والتي تتم عبر الشبكات العامة مثل الإنترنت، أو عبر شبكات خاصة مثل نظام "مينيتال"، بشرط أن تكون هذه الشبكات متصلة بشبكة عامة. يعكس هذا التعريف الفهم الشامل والعميق للمنظمة لطبيعة التجارة الإلكترونية، حيث تعتبر نشاطا اقتصاديا يعتمد على الوسائط الرقمية في تنفيذ عمليات التبادل التجاري.[6]

على صعيد الاتحاد الأوروبي، تم تقديم تعريف للتجارة الإلكترونية في تقرير صدر عام 1998 من إعداد مجموعة عمل برئاسة وزير الاقتصاد الفرنسي في ذلك الوقت "فرنسيس لورنتز"، بالتعاون مع وزارة المالية الفرنسية، وقد عرفت التجارة الإلكترونية بأنها "مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية، سواء كانت بين المؤسسات أو بين المؤسسات والأفراد، أو بين المؤسسات والجهات الحكومية، يعكس هذا التعريف شمولية الرؤية الأوروبية لمفهوم التجارة الإلكترونية، حيث يتجاوز مجرد تبادل السلع والخدمات ليشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبيئة الرقمية.[7]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري تناول تعريف التجارة الإلكترونية في المادة 6 من القانون رقم 18-05 الصادر في 10 مايو 2018، قائلا بأنها "أي نشاط يقوم من خلاله مورد إلكتروني بعرض أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لصالح مستهلك إلكتروني، باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية."[8] يتضح من هذا التعريف أن المشرع الجزائري

[6] سلطان عبد الله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق– دراسة قانونية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010، ص25.

[7] حمودي محمد ناصر، العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الإنترنت مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص86.

[8] القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر عدد 28 بتاريخ 16 ماي 2018.

اعتمد مفهوما مرنا وشاملا للتجارة الإلكترونية، حيث لم يقتصر على وسائل الاتصال عبر الإنترنت فقط، بل شمل جميع أشكال الاتصال الرقمي، بما فيها الدفع الالكتروني وهذا يعتبر توجها إيجابيا يتماشى مع التطورات التكنولوجية ويستوعب مختلف الوسائط الإلكترونية الحديثة.[9]

الفرع الثاني:الخصائص التقنية والنماذج التعاقدية الحديثة للتجارة الالكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تميزها عن الأنماط التقليدية للتبادل التجاري، ومن أبرز هذه الخصائص:

تتمثل الخاصية الأولى في الطابع العالمي، حيث لا تعترف التجارة الإلكترونية بالحدود الجغرافية أو الإقليمية، فعند إنشاء موقع إلكتروني تجاري، يمكن لأي شركة، بغض النظر عن حجمها، الوصول إلى جمهور واسع من المستخدمين والأسواق في جميع أنحاء العالم، دون الحاجة إلى وجود مادي في تلك المناطق.

الخاصية الثانية هي الطابع المتداخل، حيث يمكن تقديم السلع والخدمات إما بالطريقة التقليدية أو عبر الوسائل الإلكترونية، مما يستدعي من المؤسسات إعادة هيكلة استراتيجياتها التشغيلية والتجارية لمواكبة هذا التحول الرقمي المستمر.[10]

من الخصائص الأخرى المهمة غياب الطابع الورقي في المعاملات، حيث تتم جميع العمليات التجارية، بدءا من الطلب وحتى الدفع، دون الحاجة إلى مستندات ورقية، مما يسهم في ظهور ما يعرف بـ "المجتمع لا ورقي"، كما تعتبر عدم الكشف عن هوية الأطراف المتعاملة من الخصائص البارزة في التجارة الإلكترونية، نظرا لغياب التفاعل المباشر، مما

[9] علي بودلال، اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من التكلفة التقنية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد.03، العدد 01، 2018، ص

[10] حمودي محمد ناصر، العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الإنترنت مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، المرجع السابق، ص92.

قد يطرح تحديات قانونية وأمنية تتطلب تقنيات متقدمة للتحقق من الهوية وضمان مصداقية الأطراف.[11]

تتنوع نماذج التجارة الإلكترونية بناء على طبيعة العلاقة بين الأطراف المعنية، ويمكن تصنيفها إلى عدة فئات: تشمل التجارة الإلكترونية بين المؤسسات (B2B) التبادلات التجارية التي تحدث بين الشركات. بينما التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك (B2C) تعتبر الأكثر شيوعا، حيث تتم المعاملات بين الشركات والعملاء، أما التجارة الإلكترونية بين المستهلكين (C2C) فتتمثل في المنصات التي تتيح البيع بين الأفراد.[12]

بالإضافة إلى ذلك، هناك تطبيقات التجارة بين النظراء (P2P) التي تسمح بتبادل الموارد أو الخدمات بشكل مباشر، تجرى التجارة المتنقلة (M-commerce) عبر الأجهزة المحمولة، بينما تشمل التجارة داخل المؤسسة (Intra-Business) المعاملات التي تتم داخل كيان واحد.[13]

وأخيرا، التجارة التعاونية (Collaborative commerce) تعتمد على التعاون المباشر بين شركاء الأعمال.[14]

المطلب الثاني: دور الدفع الإلكتروني في دعم نظام التجارة الإلكترونية نحو اقتصاد رقمي آمن وفعال

يعتبر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عنصرا أساسيا لنجاح التجارة الإلكترونية، حيث تقدم هذه الوسائل طرقا سريعة وآمنة لإجراء المعاملات دون الحاجة

---

[11] بن عيس فتيحة، المر سهام، التجارة الالكترونية-دراسة في القانون رقم 18-05، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 12، العدد03، 2023، ص362

[12] سعود بن سلمان النفيعي، جعفر عبد الله موسى إدريس، التجارة الإلكترونية،خوارزم العلمية، 2018، ص184.

[13] ريم هند، بوجاني عبدالحكيم، التجارة الالكترونية ، المرجع السابق، ص172.

[14] ربحي تبوب فاطمة الزهراء، قانون المعاملات الإلكترونية وفقا لقانون 18-05 ، بيت الأفكار، الدار البيضاء، الجزائر، 2022، ص14.

إلى النقود الورقية أو الأساليب التقليدية. تساهم أدوات مثل بطاقات الدفع، والمحافظ الإلكترونية، والتحويلات البنكية الرقمية في تعزيز الثقة بين البائعين والمستهلكين، مما يدعم نمو التجارة الإلكترونية على المستويين المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنظيم هذه الوسائل بشكل قانوني وتوفير البنية التحتية الرقمية الضرورية يعدان من العوامل الحاسمة في تطوير بيئة تجارية إلكترونية فعالة ومستدامة.[15]

الفرع الأول: تعريف الدفع الالكتروني

يعرف الدفع الإلكتروني بأنه إجراء نقل الأموال أو سداد ثمن السلع والخدمات من خلال وسائل إلكترونية تعتمد على تقنيات الاتصال الحديثة، مما يلغي الحاجة إلى التعامل النقدي المباشر أو استخدام المستندات الورقية، ويتضمن هذا النوع من الدفع استخدام بطاقات البنوك (مثل بطاقات الائتمان والخصم)، والمحافظ الإلكترونية، والتحويلات المصرفية عبر الإنترنت، وأنظمة الدفع عبر الهواتف الذكية.[16]

يتميز الدفع الإلكتروني بعدد من الخصائص التي تجعله خيارا فعالا مقارنة بالطرق التقليدية، من أهم هذه الخصائص: السرعة في إتمام المعاملات، حيث يمكن إجراء الدفع في ثوان قليلة، والمرونة في الاستخدام من أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت. كما يتمتع الدفع الإلكتروني بمستوى عال من الأمان، بفضل تقنيات التشفير والمصادقة متعددة العوامل، بالإضافة إلى إمكانية تتبع وتوثيق المعاملات، مما يعزز الشفافية ويقلل من فرص التلاعب أو الاحتيال. علاوة على ذلك، تتيح أنظمة الدفع الحديثة التكامل مع أنظمة

[15] صالح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة، أعمال الملتقى الدولي، الموسوم بعنصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية-، يومي 26-27 أفريل 2011.

[16] بلهاشمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص ص، 60-61.

الفوترة الإلكترونية، مما يسهل العمليات المحاسبية والإدارية داخل المؤسسات.[17]

تعتبر بطاقات الدفع المسبق من الأدوات الأساسية في نظام الدفع الإلكتروني، حيث تستخدم لإجراء عمليات الشراء أو الدفع بعد تعبئتها برصيد مسبق. تتنوع هذه البطاقات إلى عدة فئات، منها البطاقات القابلة لإعادة الشحن التي يمكن إعادة تعبئتها حسب الحاجة، والبطاقات غير القابلة لإعادة الشحن التي تستخدم لمرة واحدة حتى نفاد رصيدها. بالإضافة إلى ذلك، توجد بطاقات رقمية مخصصة للمعاملات عبر الإنترنت، مما يوفر مستوى إضافيا من الأمان لعدم ارتباطها بحساب مصرفي مباشر. يستخدم هذا النوع من البطاقات بشكل واسع من قبل الأفراد الذين يرغبون في التحكم في نفقاتهم أو الذين لا يمتلكون حسابات بنكية.[18]

يوفر الدفع الإلكتروني العديد من الفوائد، أبرزها الراحة والسرعة، حيث يمكن إجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان، مما يقلل من الحاجة لحمل النقود ويخفض من مخاطر السرقة. كما يسهل تتبع المعاملات، مما يساعد في تنظيم الحسابات الشخصية والمؤسسية. ومع ذلك، هناك بعض العيوب المرتبطة بالدفع الإلكتروني، مثل خطر التعرض للقرصنة أو فقدان البيانات في حالة عدم وجود أنظمة حماية فعالة. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه بعض الفئات التي تفتقر إلى المعرفة التكنولوجية أو الوصول إلى الإنترنت صعوبات في استخدام هذه الوسائل، مما يبرز أهمية تعزيز الوعي الرقمي وتطوير البنية التحتية التقنية.[19]

---

[17] علي بودلال، اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من التكلفة التقنية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق، ص218.

[18] علي بودلال، المرجع نفسه، ص219.

[19] ياليشاني وهيبة، مزايا ومخاطر التسوق الالكتروني في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، المجلد17، العدد01، 2022، ص ص.42-43.

الفرع الثاني: واقع الدفع الالكتروني في الجزائر

يعتبر الدفع الإلكتروني في الجزائر مجالا يشهد تحديثا وتوسعا مستمرين، لكنه لا يزال يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والتقنية. فقد قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بخطوات ملحوظة نحو تطوير وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال إصدار القانون رقم 18-05 الذي يتعلق بالتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى توجيهات بنك الجزائر التي تهدف إلى تنظيم الدفع عبر الإنترنت وتعزيز استخدام البطاقات البنكية والمحافظ الإلكترونية. كما شهدت السوق الجزائرية دخول خدمات جديدة مثل الدفع باستخدام رمزQR ، وتطبيقات المصارف على الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى توسع البنوك في إصدار بطاقات الدفع "CIB" و"Edahabia"

على الرغم من هذه المبادرات، لا تزال نسبة استخدام الدفع الإلكتروني منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف الثقافة الرقمية لدى شريحة كبيرة من المواطنين، والقلق من الثقة في الأنظمة الإلكترونية، فضلا عن محدودية التغطية البنكية، خاصة في المناطق النائية. كما تعتبر البنية التحتية التكنولوجية ونقص التنسيق بين الفاعلين في القطاع المالي من أبرز العوائق التي تعترض سبيل تعميم الدفع الرقمي.[20]

تعمل السلطات الجزائرية على تعزيز هذا الاتجاه من خلال فرض قبول الدفع الإلكتروني على التجار، بالإضافة إلى دعم الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech). هذا يشير إلى بداية مرحلة جديدة واعدة نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولية. من المتوقع أن يسهم انتشار الدفع الإلكتروني في مكافحة السوق الموازية، وزيادة الشفافية

[20] المادة 06 من القانون رقم 18-05، "كل وسيلة دفع مرخص بها طبق للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية".

المالية، ودمج عدد أكبر من المواطنين في الاقتصاد الرسمي.[21]

شهدت الجزائر منذ منتصف التسعينيات جهودا ملحوظة في التنظيم والتقنية بهدف تطوير نظام الدفع الإلكتروني وتعزيز التبادلات المالية بين البنوك. وقد تم إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات المتخصصة في هذا المجال. من أبرز هذه المبادرات هو تأسيس شركة تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني SATIM في عام 1995، والتي كانت نتيجة تعاون مشترك بين مختلف البنوك الوطنية، برأسمال بلغ 267 مليون دينار جزائري. وقد تم تكليف هذه الشركة بدور استراتيجي يتمثل في تحديث البنية التحتية للبطاقات المصرفية وتوحيد معايير الدفع والسحب الإلكتروني على المستوى الوطني، من خلال الإشراف على معالجة العمليات التي تتم بواسطة بطاقات الدفع، وإدارة شبكة الموزعات الآلية، وضمان التنسيق بين البنوك لتحسين جودة الخدمات المالية.

في سياق هذه الجهود، تم إطلاق مشروع الشبكة النقدية الآلية بين البنوك (RIM) في عام 1996، والذي يهدف إلى تمكين استخدام البطاقات المصرفية في أي موزع آلي، سواء كان تابعا لبنك تجاري أو لبريد الجزائر، من خلال توفير البنية التقنية والموارد البشرية المؤهلة لضمان التشغيل المتبادل بين البنوك. كما تم إنشاء مركز لمعالجة العمليات النقدية بين البنوك، يربط الموزعات الآلية بمزودي الخدمات عبر الشبكة الوطنية(D2-PAC) ، ويعمل على إصدار الترخيص الفوري للعمليات مع مراعاة السقف المحدد.[22]

في إطار موازٍ، أطلقت الجهات المعنية مشروع بطاقة الدفع بين البنوك، الذي يهدف إلى توحيد أنظمة الدفع لدى التجار من خلال جهاز موحد قادر على التعرف على

[21] علي بودلال، اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من التكلفة التقنية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق، ص220.

[22] عجال وسيلة، زياد امحمد، دور الدفع الالكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 12، العدد01، 2025، ص453.

مختلف البطاقات، ويقدم خدمات متعددة مثل التحويل والسحب وكشف الحساب والدفع الآمن عبر بطاقة ذكية مرتبطة بنظام مقاصة إلكترونية سريع. ومع ذلك، واجه هذا المشروع بعض التحديات الاجتماعية والنفسية، حيث أبدى العديد من العملاء تردد في استخدام هذه البطاقة بسبب نقص الوعي الرقمي والخوف من الأخطاء التقنية، مفضلين الوسائل التقليدية التي يعتبرونها أكثر أمانا، كما أثر ضعف السيولة في الموزعات الآلية وتردد بعض التجار في استخدامها على انتشار هذه البطاقة، خشية من انكشاف أرصدتهم أمام السلطات الضريبية.[23]

وفي خطوة لتعزيز الشفافية والتكامل بين البنوك، تم تأسيس تجمع النقد الآلي GIE Monétiqueفي يونيو 2014، كهيئة تضم 19 عضوا، من بينهم 18 بنكا وبريد الجزائر، وتكلف بتنسيق وتنظيم العمليات البنكية الإلكترونية، وضمان قابلية التشغيل البيني بين الشبكات الوطنية والدولية. وقد ساهم هذا التجمع في توحيد المعايير التقنية والوظيفية لمنظومة الدفع الإلكترونية، مما يمثل أساسا نحو الانتقال التدريجي إلى اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وانفتاحا.[24]

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر

شهدت الجزائر في العقدين الماضيين زيادة ملحوظة في الجهود التشريعية لتأطير المعاملات الإلكترونية، وذلك في إطار سعي الدولة لمواكبة التطورات العالمية في الاقتصاد الرقمي، وقد تجسد هذا الاتجاه بشكل واضح من خلال إصدار القانون رقم 18-05 بتاريخ 10 مايو 2018 ، الذي يعتبر أول نص قانوني شامل ينظم هذا النوع من المعاملات ضمن

[23] دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية- ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020، ص79.

[24] دحية رباب، المرجع نفسه، ص101.

المنظومة التشريعية الجزائرية، يهدف هذا القانون إلى تنظيم عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية، سواء عبر الإنترنت أو التطبيقات الرقمية، من خلال وضع قواعد قانونية تضمن حماية المستهلك من جهة، وتحقيق الأمن القانوني للمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى.[25]

يتضح من خلال أحكام هذا القانون أن المشرع الجزائري قد حرص على تضمين مجموعة من الضمانات التي تضمن نزاهة المعاملات، ومن أبرزها ضرورة تسجيل النشاط التجاري الإلكتروني لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وإنشاء منصة إلكترونية تحتوي على معلومات واضحة تتعلق بالمورد، وآليات الدفع، والتسليم، وشروط التراجع، كما نص القانون على ضرورة حماية البيانات الشخصية للمستهلكين، وتوفير آلية للإبلاغ عن المحتويات غير القانونية أو المخالفة، مما يعكس الجهود المبذولة لتوفير بيئة إلكترونية آمنة وشفافة.[26]

لا يزال تكريس المشرع الجزائري للتجارة الإلكترونية يواجه عدة تحديات في مجال التطبيق، خاصة فيما يتعلق بنقص الوعي القانوني بين المتعاملين، وضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني، فضلا عن قلة النصوص التنظيمية التي تكمل القانون. لذا، يتطلب تفعيل هذا الإطار التشريعي إتباع نهج شامل يتضمن التوعية، الرقمنة، وتطوير أنظمة الدفع، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات التنظيمية، البنوك، ومؤسسات حماية المستهلك.[27]

---

[25] دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية-، المرجع السابق، ص11.

[26] بن عيس فتيحة، المرسهام، التجارة الالكترونية-دراسة في القانون رقم 18-05، ، المرجع السابق، ص369.

[27] سرارمة مريم، التجارة الالكترونية في الجزائر: العوائق واليات التفعيل، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،جامعة تيسمسيلت، المجلد06، العدد01، 2022، ص47.

المطلب الأول :التطور التشريعي في تنظيم التجارة الالكترونية في الجزائر

شهد الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر تطورا تدريجيا، حيث بدأ المشرع بالإشارة إليها بشكل غير مباشر من خلال بعض النصوص القانونية العامة، خاصة في قانوني التجارة والإثبات، دون تخصيص أحكام واضحة تتناسب مع طبيعة المعاملات الإلكترونية.

ومع تزايد الحاجة إلى تنظيم هذا المجال بدقة، صدر القانون 18-05 بتاريخ 10 مايو 2018 ، الذي أرسى إطارا قانونيا خاصا للتجارة الإلكترونية.

الفرع الأول: الاعتراف الضمني بتنظيم التجارة الالكترونية

يتضح التوجه غير المباشر للتجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية المناسبة. حيث بدأ المشرع الجزائري في تفعيل هذا التوجه عبر إصدار مجموعة من التشريعات القانونية التي تتعلق بتوفير الأدوات الأساسية لتنفيذ المعاملات الإلكترونية،[28]

أيضا النظر حول وضع قواعد عامة متعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الذي ألغي العمل به في سنة 2018،[29] والنظام المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها الشبكات اللاسلكية الكهربائية،، تمنح من خلاله تراخيص لإنشاء واستغلال خدمات التصديق الإلكتروني الذي ألغي العمل به سنة 2015.[30]

---

[28] المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المؤرخ في 25 أوت 1998، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات"أنترنات" واستغلالها، ج ر عدد63 بتاريخ 26 أوت 1998، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، ج ر عدد60بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

[29] القانون رقم 2000-03، المؤرخ في 05 أوت 2000، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج ر عدد48 بتاريخ 06 أوت 2000.(الملغى)

[30] المرسوم التنفيذي رقم 01-123، المؤرخ في 09 ماي 20001، الذي يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد27 بتاريخ 13 ماي 2000،(الملغى)

أما بخصوص تسهيل عمليات المبادلات التجارية، استغل المشرع ضرورة تعميم وسائل الدفع الإلكتروني، باعتبارها وسيلة رئيسية لتنفيذ التزامات التجارة الإلكترونية داخل الوطن[31] بالإضافة إلى الالتزام بتنظيمها خارج الوطن والحماية ومحاربة كل أشكال التهريب.[32]

بالإضافة إلى ذلك، اعترف المشرع بالكتابة الإلكترونية من خلال تعديل القانون المدني في عام 2005 حيث منح الكتابة الإلكترونية دليل قانوني يحمل نفس القوة القانونية للكتابة الورقية،[33] في نفس العام، استعمل نظام الفاتورة الالكترونية[34] والسفتجة والشيك الالكترونيين،[35] وكل عمل يتعلق بالتحويلات المصرفية،[36] بالإضافة إلى القانون 15-04 الذي حدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكتروني[37].

ما يلاحظ حول هذا التسلسل التشريعي، يمكن القول بأنه هناك بوادر توفير إطار

---

[31] الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد52 بتاريخ 27 أوت 2003.

[32] الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، يتعلق بمكافحة التهريب، ج ر، عدد59 بتاريخ 28 أوت 2005.

[33] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد78 بتاريخ 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10، الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 26 جوان 2005.

المادة 323 مكرر:" ينتج الإثبات بالكتابة..."، والمادة 323 مكرر01" يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق..."

[34] المرسوم التنفيذي رقم 05-468، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، ج ر عدد 80 بتاريخ 11 ديسمبر 2005.

[35] الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، ج ر عدد101 بتاريخ 19 ديسمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-02، الجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 09 فيفري 2005.

المادة 414"...بعتبر التقديم المادي للسفتجة لغرض المقاصة بمثابة تقديم للوفاء، يمكن أن يتم هذا التقديم بأية وسيلة تبادل إلكترونية..."، المادة 502" ...يمكن أن يتم التقديم(الشيك) بأية وسيلة تبادل إلكترونية..."

[36] المادة 543 مكرر 19 و20 من القانون رقم 75-59، المرجع السابق.

[37] القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج ر عدد06 بتاريخ 10 فيفري 2015.

قانوني لدعم التجارة الإلكترونية وتنظيم أنشطتها.

الفرع الثاني: الاعتراف الصريح بتنظيم التجارة الالكترونية

أول اعتراف صريح ومؤكد نحو التجارة الالكترونية، تم استغلاله إعداد شروع قانون من طرف وزير البريد وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والرقمنة، جاء هذا المشروع استجابة لزيادة حجم المعاملات الإلكترونية في السوق الجزائرية والدولية ورغبة الدولة في تنظيم هذا القطاع الحيوي لضمان الحماية القانونية للمتعاملين الإلكترونيين، سواء كانوا ممونين أو مستهلكين.[38]

يتضمن المشروع عدة أحكام تهدف إلى تنظيم التجارة الإلكترونية، بما في ذلك إلزامية التسجيل في سجل خاص بالتجارة الإلكترونية، وفرض التزامات تتعلق بإعلام المستهلك، واحترام شروط الأمان والموثوقية في المعاملات، بالإضافة إلى الاعتراف بحق التراجع عن الشراء، مما يعكس نية المشرع في خلق بيئة قانونية متوازنة تدعم التحول الرقمي وتحد من الممارسات غير المشروعة.[39]

خلال هذه المرحلة، تم تتويج هذا الجهد التشريعي بإصدار القانون رقم 18-05، والذي يعتبر أول نص قانوني جزائري ينظم هذا المجال بشكل صريح ومباشر، مما يضع الأسس القانونية اللازمة لتأطير وتنمية الاقتصاد الرقمي في الجزائر، يعكس هذا النص أيضا بوضوح الاتجاه الرسمي للدولة نحو اعتماد نموذج اقتصادي رقمي متطور، ينظم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ويحدد التزامات الأطراف المتعاملة إلكترونيا، مع ضمان حماية المستهلك وتعزيز مبادئ الشفافية والثقة.

[38] بن عزوق منير، صباح عزوز، مبروكي فاتح، التجارة الإلكترونية: المداخل النظرية والضوابط القانونية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد03، العدد01، 2021، ص28.

[39] دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية-، المرجع السابق، ص ص، 114-116.

لتعزيز أحكام هذا القانون، تم إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية المكملة، ومن أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 18-112، الذي حدد شكل ومضمون مستخرج السجل التجاري الذي يتم الحصول عليه عبر الوسائل الإلكترونية، مما ساعد على تكييف الإجراءات التقليدية مع متطلبات العصر الرقمي، وسهل على التجار الحصول على الوثائق الرسمية بشكل إلكتروني،[40] كما استمرت جهود التنظيم بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 19-89، الذي أوضح كيفية حفظ بيانات المعاملات الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، بهدف توثيقها وضمان مصداقيتها في حالة حدوث نزاعات أو مراجعات قانونية.

في سياق سعيه المستمر لمواكبة التحولات الرقمية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 18-07 الذي يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات الشخصية، والذي يعتبر حجر الزاوية في بناء بيئة رقمية آمنة تحترم الخصوصية، وقد جاء هذا القانون استجابة مباشرة لمتطلبات المادة 46 من الدستور الجزائري، التي نصت بوضوح على أن حماية الأفراد تعتبر من الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون، مع التأكيد على معاقبة أي انتهاك لها،[41]
ما يوضح إتاحة هذا التشريع إطارا قانونيا يلزم الفاعلين في المجال الرقمي بعدم انتهاك خصوصية الأفراد، ويضع قواعد صارمة تتعلق بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها وتبادلها، بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الرقمية.

[40] المرسوم التنفيذي رقم 11-112، المؤرخ في 05 أفريل 2011، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج ر عدد21 بتاريخ 11 أفريل 2018، آخر تعديل بالمرسوم التنفيذي رقم 22-50، المؤرخ في 23 جانفي 2022، ج ر عدد7بتاريخ 15 جانفي 2022.

[41] القانون رقم 18-07، المؤرخ في 10 جوان 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد34 بتاريخ 10 جوان 2018.

المطلب الثاني:التحديات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية في الجزائر من المجالات الاقتصادية الواعدة التي تشهد تسارعا في النمو، مدعومة بزيادة عدد مستخدمي الإنترنت وتحسين البنية التحتية الرقمية، حيث تجاوز حجم سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر 1.5 مليار دولار أمريكي، مع توقعات بارتفاع الإيرادات إلى حوالي 936.1 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 12.4% حتى عام2029[42].

أولا: تصنيفات التجارة الالكترونية بين الأعوان الاقتصاديون

تتجه معظم المعاملات الإلكترونية في الجزائر نحو نمطين رئيسيين من التجارة الإلكترونية، وهما التجارة بين الشركات والمستهلكين والتجارة بين الشركات، فبالنسبة للتجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين أصبحت التجارة عبر الإنترنت لغة عالمية جديدة تفرض نفسها على مختلف الاقتصاديات.[43]

وبالتالي أدى الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت بين فئات المجتمع الجزائري إلى تغيير جذري في أنماط المعاملات التجارية، وقد سارعت العديد من المؤسسات الجزائرية إلى اعتماد الأساليب الحديثة لتسويق منتجاتها عبر الإنترنت، مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز ثقافة الشراء الإلكتروني لدى المستهلك الجزائري، خاصة من خلال تجارة التجزئة الإلكترونية التي وفرت له مزايا عديدة مثل حرية الاختيار وتوفير الوقت وتقليل التكاليف[44].

في هذا السياق، أظهرت دراسة ميدانية حديثة في عام 2020 من قبل مؤسستي "Moc & MeA"و"eMc TCl"، المتخصصتين في البحث والتحليل في مجال التسويق

[42] موقع ECDB، https://ecommercedb.com/markets/dz، تاريخ الزيارة: 2025/04/28.

[43] لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، دار هومة للنشر، الطبعة01، الجزائر، 2014، ص28.

[44] لحسن عطاالله، تحديد أهم معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر، باستخدام طريقة المكونات الأساسية PCA، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد10، العدد05، 2020، ص303.

الرقمي، أن 70% من مستخدمي الإنترنت الذين شملتهم الدراسة يعتبرون الإنترنت أداة أساسية، بينما 20% منهم يستخدمون الإنترنت يوميا كجزء من روتينهم اليومي، وبخصوص طبيعة استخدام الإنترنت، كشفت الدراسة أن 72.1% من المستخدمين يلجؤون إليها للبحث عن المعلومات، بينما 55% يستخدمونه لإجراء اتصالات تجارية.

فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية بين الشركات، أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى دفع المؤسسات الجزائرية للتفكير بجدية في الاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال، وخاصة الإنترنت، كأداة رئيسية في تعاملاتها اليومية، وقد بدأت بعض المؤسسات الجزائرية بالفعل في قبول فكرة الشراء الإلكتروني، رغم أن ذلك يتم بمستويات مختلفة. ومن خلال مراجعة المواقع الإلكترونية لعدد من الشركات، يتضح أن بعض المؤسسات بدأت تتعامل مع نظيراتها عبر الإنترنت، إلا أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن معظم المبادرات لا تزال تركز على العلاقة المباشرة مع المستهلك، بينما يظل التبادل التجاري بين المؤسسات محدودا[45].

في هذا الصدد، أظهرت دراسة أجراها باحث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية عام 2012 على عينة تضم 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يقتصر غالبا على شراء المعدات التقنية دون الاستفادة المثلى منها في تفعيل التطبيقات التجارية الإلكترونية وقد كشفت النتائج أن 84.5% من المؤسسات المستجوبة أكدت معرفتها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بينما استخدم 13.5% فقط هذه التكنولوجيات فعليا في أنشطتها التجارية، مما يعني أن أكثر من نصف هذه المؤسسات تبقى بعيدة عن ممارسات التجارة الإلكترونية الحديثة، وبالتالي تحرم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه التكنولوجيات، خاصة في تحسين

[45] سمية ديميش، التجارة الالكترونية ختميتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011، ص02.

التنافسية وزيادة الإنتاجية[46].

ثانيا: ضمنات المتعامل الالكتروني من متطلبات التجارة الالكترونية

تتيح التجارة الإلكترونية للمتعامل الالكتروني والمستهلكين بصفة خاصة، الوصول بسهولة إلى الأسواق المحلية والعالمية، دون الحاجة إلى تواصل مباشر مع البائع، حيث تتم إبرام العقود في بيئة افتراضية تتجاوز قيود الزمان والمكان. ومع ذلك، يثير هذا النوع من المعاملات تحديات تتعلق بحماية المستهلك، خاصة فيما يتعلق بضمان حقه في الحصول على معلومات دقيقة وشفافة حول المنتجات أو الخدمات.

تولي التشريعات الجزائرية، وخاصة القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، أهمية كبيرة في حماية المستهلك الإلكتروني قبل إبرام العقد، بحيث يعتبر من الشروط الأساسية التي ينص عليها هذا القانون هو تسجيل كل تاجر إلكتروني بشكل رسمي في السجل التجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرف، بالإضافة إلى ضرورة امتلاكه لموقع إلكتروني معتمد ضمن النطاق الوطني ، كما يلزم القانون بأن يتضمن الموقع وسائل موثوقة لإثبات هوية صاحبه، مما يعزز مصداقية التعاملات مع المستهلكين ويقلل من مخاطر الاحتيال الإلكتروني.[47]

علاوة على ذلك، يشترط القانون أن يتم التصريح بممارسة نشاط التجارة الإلكترونية رسميا، مع الالتزام بالضوابط القانونية المتعلقة بحماية المستهلك، خاصة من خلال ضمان إجراء المعاملات الإلكترونية عبر منصات موثوقة.وفي حال حدوث أي نزاع مع المستهلك، يجب أن تتوفر إثباتات موثقة للعلاقة التعاقدية، مع منح المستهلك الحق في إلغاء العقد إذا لم يلتزم المورد بالتزاماته التعاقدية.[48]

[46] موقع الجزائر للاستثمار، https://www.algeriainvest.com/، تاريخ الزيارة: 2025/04/28.

[47] المادة 25 من القانون رقم 18-05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

[48] المدتان 26 و27 من القانون رقم 18-05، المرجع نفسه

ووفقا للمادتين 28 و29 من القانون رقم 18-05، أوجب المشرع على التاجر الإلكتروني تقديم معلومات دقيقة وواضحة للمستهلك حول طبيعة السلع أو الخدمات، مما يمكنه من اتخاذ قرار مستنير بشأن التعاقد. كما يجب أن،يمنح المستهلك الحق في إلغاء عملية الشراء خلال فترة محددة دون تحمل أي أعباء إضافية، وهو ما يعد من أبرز ضمانات الحماية القانونية في مجال التجارة الإلكترونية.

في سياق الإعلانات الإلكترونية، حرص القانون الجزائري على مكافحة جميع أشكال الإعلانات المضللة التي قد تغري المستهلك بمعلومات غير صحيحة أو مضللة. لذلك نص القانون رقم 18-05 على ضرورة أن تكون الإعلانات الإلكترونية واضحة ودقيقة ومتوافقة مع الواقع، مع ضمان عدم احتوائها على معلومات قد تسبب التباسا للمستهلك، وقد تم تنظيم هذه الأحكام في المواد 6 و10 و11 من نفس القانون.

بعد إبرام العقد الإلكتروني، يتعين على المورد الإلكتروني الالتزام بعدة مسؤوليات تهدف إلى حماية حقوق المستهلك وضمان تنفيذ العقد بنية حسنة. يفرض القانون الجزائري على المورد الإلكتروني الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالكامل، سواء فيما يتعلق بتسليم المنتج أو تقديم الخدمة المتفق عليها، إلا إذا كان الإخلال ناتجا عن سبب خارجي لا يتحمل مسؤوليته مثل خطأ المستهلك أو قوة قاهرة ،كما يجب على المورد تزويد المستهلك الإلكتروني بنسخة إلكترونية من العقد، مع إمكانية حفظها أو طباعتها، لضمان حقه في إثبات العلاقة التعاقدية في حال حدوث نزاع.[49]

[49] في حال عدم التزام المورد الإلكتروني بتسليم المنتج المتفق عليه أو أحد مكوناته الأساسية، يحق للمستهلك الإلكتروني الاستفادة من مجموعة من الحقوق التي تهدف إلى حمايته، يمكنه المطالبة باسترداد المبلغ المدفوع بالكامل أو استبدال المنتج بآخر مطابق لما تم الاتفاق عليه، كما يحق له فسخ العقد دون تحمل أي تكاليف إضافية، بشرط أن يمارس هذا الحق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام المنتج. هذه الضمانات تهدف إلى تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني وضمان التزام المورد بتنفيذ التزاماته بدقة وشفافية، المواد من 21 إلى 23 من القانون رقم 18-05، المتعلق بالتجارة الالكترونية.

علاوة على ذلك، فرض المشرع على المورد الإلكتروني اتخاذ كافة التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية وأمن البيانات، سواء أثناء جمعها أو معالجتها أو تخزينها. وأكد أن أي انتهاك لسرية هذه البيانات قد يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقا للقوانين الجزائرية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية (المادتان 40 و41). ورغم أن التشريع لم يحدد نظاما خاصا بالعقوبات في قانون التجارة الإلكترونية، إلا أن القواعد العامة في القوانين المتعلقة بأمن المعلومات تبقى سارية[50].

فيما يخص حماية خصوصية المستهلك وسرية بياناته، يلزم القانون المورد الإلكتروني بحماية المعلومات الشخصية وعدم استخدامها أو الكشف عنها إلا بموافقة صريحة من صاحبها. تشمل هذه المعلومات جميع البيانات التي تتيح التعرف المباشر أو غير المباشر على شخص معين، مثل الاسم، العنوان، رقم الهاتف، أو أي معلومات تعريفية أخرى.[51]

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يتبين أن الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر قد شهد تطورا كبيرا، لكنه لا يزال يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق فعاليته في مواجهة المتغيرات السريعة في هذا القطاع. بالرغم من جهود الدولة في تنظيم التجارة الإلكترونية عبر القوانين المختلفة مثل القانون رقم 18-05، إلا أن هناك حاجة ماسة لتطوير وتحديث هذه التشريعات لمواكبة النمو المتسارع للتكنولوجيا واحتياجات السوق.

من أبرز التحديات التي تواجه الإطار التشريعي هو ضعف التطبيق الفعلي للقوانين، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال الإلكتروني وحماية حقوق المستهلكين، كما أن هيمنة الشركات الكبرى على السوق الإلكترونية تشكل تهديدا للمنافسة العادلة، مما

[50] فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية وتأمينها، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة01، مصر، 2001، ص14.

[51] المادة 26 من القانون رقم 18-05، المتعلق بالتجارة الالكترونية

يتطلب تدخلات تشريعية إضافية لضمان حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة.[52]

بناء على هذه التحليلات، توصي الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات:

تحديث التشريعات القانونية :ضرورة تعديل وتطوير القوانين الحالية لتواكب التطورات الرقمية السريعة، مع التركيز على حماية البيانات الشخصية ومعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة عبر الحدود.

تعزيز آليات مكافحة الاحتيال الإلكتروني: تطوير أنظمة فعالة لرصد ومعالجة الاحتيال الإلكتروني، وتفعيل التعاون بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص في هذا المجال.

تعزيز المنافسة وحماية الشركات الصغيرة :يجب العمل على وضع قوانين تحفز المنافسة العادلة، بما في ذلك فرض ضوابط للحد من الهيمنة الاقتصادية للشركات الكبرى.

تحسين الوعي القانوني للمستهلكين والشركات :تنظيم حملات توعية حول حقوق المستهلكين والممارسات القانونية في التجارة الإلكترونية، مما يعزز الثقة في السوق.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن للإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر أن يصبح أكثر فعالية في تعزيز المنافسة وحماية حقوق الأطراف المتعاملة، وبالتالي دعم النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: الكتب

- سلطان عبد الله محمود الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق– دراسة قانونية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010.
- حمودي محمد ناصر، العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الإنترنت مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012.

[52] سرارمة مريم، التجارة الالكترونية في الجزائر: العوائق واليات التفعيل، المرجع السابق، ص51.

- سعود بن سلمان النفيعي، جعفر عبد الله موسى إدريس، التجارة الإلكترونية،خوارزم العلمية، 2018.

- ربحي تبوب فاطمة الزهراء، قانون المعاملات الإلكترونية وفقا لقانون 18-05 ، بيت الأفكار، الدار البيضاء، الجزائر، 2022.

- لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، دار هومة للنشر، الطبعة01، الجزائر، 2014، ص28.

- فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية وتأمينها، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة01، مصر، 2001.

ثانيا:الرسائل الجامعية:

- دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية- ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020.

- سمية ديميش، التجارة الالكترونية ختميتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011.

ثالثا: المقالات

- مراومية صبرينة، الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد01، 2022.

- ريم هند، بوجاني عبدالحكيم، التجارة الالكترونية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد01، العدد03، 2021.

- بولحية شهيرة، لكحل شهرزاد، اثر التجارة الإلكترونية على المستهلك الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد02، العدد01، 2019.

- بوراس بودالية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01 .، العدد01، 2021.

- علي بودلال، اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من التكلفة التقنية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد،03، العدد 01، 2018.

- بن عيس فتيحة، المرسهام، التجارة الالكترونية-دراسة في القانون رقم 18-05، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 12، العدد03، 2023.

- ياليشاني وهيبة، مزايا ومخاطر التسوق الالكتروني في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، المجلد17، العدد01، 2022.

- عجال وسيلة، زياد امحمد، دور الدفع الالكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 12، العدد01، 2025.

- سرارمة مريم، التجارة الالكترونية في الجزائر: العوائق واليات التفعيل، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،جامعة تيسمسيلت، المجلد06، العدد01، 2022.

- بن عزوق منير، صباح عزوز، مبروكي فاتح، التجارة الإلكترونية: المداخل النظرية والضوابط القانونية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد03، العدد01، 2021.

- لحسن عطاالله، تحديد أهم معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر، باستخدام طريقة المكونات الأساسية PCA، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد10، العدد05، 2020.

رابعا :النصوص القانونية والقرارات والمناشير

- القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر عدد 28 بتاريخ 16 ماي 2018.

-المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المؤرخ في 25 أوت 1998، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات"أنترنات" واستغلالها، ج ر عدد63 بتاريخ 26 أوت 1998، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، ج ر عدد60بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

- القانون رقم 2000-03، المؤرخ في 05 أوت 2000، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج ر عدد48 بتاريخ 06 أوت 2000.(الملغى)

- المرسوم التنفيذي رقم 01-123، المؤرخ في 09 ماي 20001، الذي يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات

المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد27 بتاريخ 13 ماي 2000،(الملغى)

- الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد52 بتاريخ 27 أوت 2003.

- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، يتعلق بمكافحة التهريب، ج ر، عدد59 بتاريخ 28 أوت 2005.

- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد78 بتاريخ 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10، الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 26 جوان 2005.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-468، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، ج ر عدد 80 بتاريخ 11 ديسمبر 2005.

- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، ج ر عدد101 بتاريخ 19 ديسمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-02، الجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 09 فيفري 2005.

- القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج ر عدد06 بتاريخ 10 فيفري 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-112، المؤرخ في 05 أفريل 2011، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج ر عدد21 بتاريخ 11 أفريل 2018، آخر تعديل بالمرسوم التنفيذي رقم 22-50، المؤرخ في 23 جانفي 2022، ج ر عدد7بتاريخ 15 جانفي 2022.

- القانون رقم 18-07، المؤرخ في 10 جوان 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد34 بتاريخ 10 جوان 2018.

خامسا: الملتقيات

- صالح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة، أعمال الملتقى الدولي، الموسوم بعنصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة

الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية-، يومي 26-27 أفريل 2011.

سادسا: المواقع الالكترونية:

- موقع ECDB، https://ecommercedb.com/markets/dz.

- موقع الجزائر للاستثمار، https://www.algeriainvest.com.